الانتفاضة الشعبيّة في سوريا أو الربيع السوريّ المتأخّر

بكر صدقي

خمسةُ شبّان خرجوا من الجامع الأمويّ بدمشق وهتفوا للحريّة وأعلنوا تمرّدَهم على الذلّ. هكذا انطلقتْ حركةُ الاحتجاجات الشعبيّة في سوريا، في الخامس عشر من آذار ٢٠١١، في إطار رياح التغيير التي تهبّ على المنطقة العربيّة. انطلق الشبّانُ الخمسةُ في سوق الحميديّة الأثريّ، وجذب شعارُ الحريّة الذي رفعوه عشراتٍ من الأشخاص، قبل أن تفرّقهم قوّاتُ الأمن السوريّة.

كانت صدمةً سارّةً للبعض، ومقلقةً لبعضٍ آخر. جدارُ الخوف، الذي بناه النظامُ منذ عقود، تشقّق منذرًا بالانهيار. كان النظام قبل هذا الحدث أقربَ إلى الاطمئنان بدعوى أنّ «سوريا لا تشبه تونس ولا مصر.» هذه العبارة، التي كرّرتْها الأنظمةُ العربيّة وهي تواجه بداياتِ التململ منذ نجاح الثورة التونسيّة، انطوت على عديد المعاني، غير ما يتّصل بالخصوصيّات البديهيّة لكلّ بلد من البلدان:

ـ فالحكم المديد للأنظمة الاستبداديّة، المضمّخة بالفساد العائليّ والمافيويّ، أوهَمَ أفرادَها أنّهم خالدون على كراسيهم، مخلّدون. فاندفعوا، بعدما فعلتْ بهم قوانينُ الطبيعة ما فعلتْ، إلى إعداد العدّة للحذو حذوَ النموذج السوريّ للجمهوريّة الوراثيّة؛ ذلك لأنهم على درايةٍ بما فعلوه بمحكوميهم طوال عقودٍ من نزع الكرامة والحريّة والدفع بهم إلى الانتظام في القطيع الذي لا تتجاوز مطالبُه لقمة الخبز ـ وهذا مطلبٌ غريزيّ لا ينطوي على خطر تحوّل القطيع إلى شعب.

ـ و»سوريا لا تشبه تونسَ ومصرَ» تعني أيضًا أنّ على حدودها الذئبَ الإسرائيليّ المتربّص، وقضيّةَ الجولان المحتلّ، والقضيّة الفلسطينيّة التي طالما اعتبرتْها سوريا قضيّتَها الخاصّة.

ـ وتعني ثالثًا أنّها عقدةُ تفاعلاتٍ ترتبط غربًا بلبنان المأزوم بنيويًا، وشرقًا بعراقٍ تحت الاحتلال يحاول الانبعاثَ من الرماد، وشمالاً بمشكلتها الكرديّة الموغلة في امتدادها العثمانيّ ـ التركيّ.

ـ وتعني رابعًا أنّ سوريا مرّت بحرب أهليّة مصغّرة في مطلع الثمانينيّات، كادت تشعلها نارًا طائفيّةً تلغي الكيانَ السوريَّ الحديثَ النشأة، ولم تخرجْ منها إلاّ مثخنةً بجراحٍ لم تندملْ إلى اليوم.

ـ وتنطوي خامسًا على تهديد مبطّن: إذا كان النظامان التونسيّ والمصريّ رحلا بسرعةٍ وهدوءٍ نسبيّين، فلن أجاريهما، أنا النظام السوريّ، في هذا الخطأ. وإذا كان حيادُ الجيشين في تونس ومصر قد أمّنا انتقالاً آمنًا للسلطة، فلن يتكرّر هذا عندي.

غير أنّ مظاهرة سوق الحميديّة الصغيرة، التي تلاها اعتصامٌ احتجاجيٌّ أمام وزارة الداخليّة في ٣/١٦، وقبلهما مظاهرةٌ سوق الحريقة في أواسط شباط، لم تكن سوى إشارات إنذار للحريق الضخم الذي ستندلع شرارتُه في ٣/١٨ من مدينة درعا الجنوبيّة على حدود فلسطين. إنها إشاراتٌ لن تخطئها العينُ تقول لمن يرى ويفهم إنّ السوريين تغيّروا، وإنّ «الشعب السوري ما بينذلّ.» لقد أعلن السوريون، الذين دأب النظامُ على إذلالهم طوال عقود، نهايةَ عصر الخنوع وخرجوا من قمقم الاستبداد دفعةً واحدة.

لم يلتقط النظامُ العائليّ الوراثيّ المخابراتيّ الحاكم تلك الإشارات، واكتفى بإجراءاتٍ وقائيّةٍ زادت من صعوبة موقفه. ولقد كان الأمرُ أشبهَ بالنكتة السمجة حين قرّر رفعَ الحجْب عن فيسبوك ويوتيوب. لعلّه أراد بذلك إثباتَ ثقته بذاته، بعدما عرف العالمُ أجمع الدورَ المهمّ الذي لعبته مواقعُ التواصلِ الاجتماعيّ في التحريض على الثورة وتنظيم حركتها في كلٍّ من تونس ومصر. كأنّه كان مقتنعًا فعلاً بأنّ الشعب السوريّ متماهٍ مع موقفه «الممانع» الذي يكفي في نظره لتبرير شرعيّته المفقودة، فتحدّى بفتح موقع الفيسبوك في حين كانت صفحاتٌ عدّةٌ عليه تدعو السوريين إلى الثورة.

النظام

قبل اندلاع الثورات العربيّة كُتب الكثيرُ في وصف النظام السوريّ وأشباهه من الأنظمة التسلّطيّة الفاسدة في الدول العربيّة. بيْد أنّ سلوك تلك الأنظمة في مواجهة ثوراتها كشف عن حقيقتها على أفضل صورة، فبات سهلاً رسمُ صورةٍ مطابقةٍ لها وهي متلبّسةٌ بالجرم المشهود.

خلال عقد ونيّف من عهد الرئيس بشّار الأسد، تمكّن نظامُه من الحكم من غير أن يُضطرّ إلى إظهار أنيابه الدمويّة. هكذا كان «التخويفُ بالقمع» هو الأداة الغالبة في السيطرة على الوضع

الداخليّ. وقد مكّنه ذلك من تسويق نفسه بوصفه نظامًا يحْكمه رئيسٌ «شابّ منفتحٌ وإصلاحيّ،» كما رَوّج له الغربُ، على رغم التقارير المقلقة لمنظّمات حقوق الإنسان بصدد اعتقال النشطاء السياسيين والمثقفين وتجريمهم في محاكماتٍ صوَريّة، وبصدد غياب الإعلام الحرّ، وغير ذلك من مظاهر الاستبداد. كما أتاح «التخويفُ بالقمع» لكثيرٍ من القوى السياسيّة العربيّة والمثقفين العرب مواصلةَ دعمهم للنظام بذريعة أنه نظامٌ ممانعٌ «يدعم المقاومة» في لبنان وفلسطين والعراق. وإذا كان برنامجُه الاقتصاديّ ـ الذي نحا نحو ليبراليّة مافيوزيّة عائليّة أغرقت البلادَ في فسادٍ بلغ أبعادًا غيرَ مسبوقة وزاد من حدّة التفاوت الاجتماعيّ بين قلّةٍ محظوظةٍ وأكثريّةٍ ازدادت أوضاعُها المعيشيّة تدهورًا ـ لم يؤثّرْ سلبًا في دعم بقايا اليسار العربيّ له، فلن تؤثّر في دعم بقايا القوميين العرب له مفاوضاتُه غيرُ المباشرة مع إسرائيل أو تخلّيه عن المطالبة بلواء الإسكندرون أو تسليمُه المخابراتِ الإيرانيّةَ نشطاءَ الأحواز السياسيين.

هكذا أمّن النظامُ شبكةً من العلاقات تمتدّ من الولايات المتحدة وأوروبا إلى طيف «الممانعة» اليساريّ والقوميّ في المنطقة العربيّة. وإذا كانت علاقتُه المميّزة بإيران، واستمرارُ تدخّله في شؤون لبنان بعد انسحاب قوّاته العسكريّة منه، يثيران حفيظة السعوديّة ودولِ «الاعتدال العربي،» فقد تمكّن من ترميم علاقاته بتلك الدول الأخيرة بوسائل الابتزاز في لبنان والعراق.

أما في الداخل، فقد عمل بدأبٍ على تفتيت اللحمة الاجتماعيّة من خلال تشجيعه البنى ما تحت الوطنيّة، واللعبِ على المخاوف الفئويّة وتغذيتها، بما يمكّنه من أداء دور «الحَكَم» بين المكوّنات الوطنيّة بعد تخويفها بعضِها من بعض. فإذا أضفنا شبكةَ الولاءات التي خلقها عن طريق الزبائنيّة، وتوزيعِ فتات المغانم والامتيازات، بما يؤمّن له «قاعدةً اجتماعيّةً» فاسدةً، اكتملت الهيمنةُ الإيجابيّةُ للنظام، المكمّلةُ للسيطرة بواسطة الرعب.

هذه هي خلاصة «شرعيّة الأمر الواقع» التي ارتكز عليها النظامُ، الذي كانت لحظتُه المؤسِّسةُ قائمة على فقدان الشرعيّة. بيد أنّ شرعيّته الحقيقيّة استمدّها من الخارج؛ فموقع سوريا في قلب الشرق الأوسط المدوَّل بإفراط ـ بسبب إسرائيل والنفط ـ يجعل من حكم سوريا، في نظر القوى العظمى، مسألة أكثرَ خطورةً من أن تُترك لخيارات الشعب السوريّ أو لتصاريف القدر. لذلك رأينا كيف باركتْ واشنطن وباريس ولندن معًا ما أسمته «الانتقالَ السلسَ للسلطة» بعد وفاة مؤسّس النظام إلى ابنه، ولمّعتْ صورةُ هذا الأخير في الإعلام بوصفه «شابّاً واعدًا بالإصلاح،» للتغطية على تحويل النظام الجمهوريّ بفظاظة إلى نظام عائليّ وراثيّ في أوّل سابقةٍ في التاريخ الحديث.

لماذا بارك الغربُ عمليّةَ التوريث هذه، على رغم عديد الاحتكاكات السابقة طوال ثلاثة عقود من حكم حافظ الأسد ـ وأعني بالاحتكاكات مجملَ السياسات الأسديّة في المنطقة التي تعارضتْ بدرجاتٍ متفاوتةٍ مع السياسات الأميركيّة ـ الإسرائيليّة، وبسببها اكتسب النظامُ لدى التيّارات القوميّة واليساريّة صفة «الممانعة»؟ نعم، لقد شاغب الأسدُ الأبُ من حينٍ إلى آخر على السياسات الأميركيّة في المنطقة بهدف تقوية موقعه في العلاقة بالقوى الفاعلة، للتعويض عن تجويف الداخل الوطنيّ والإمساك بالسلطة لأطول فترةٍ ممكنة. غير أنّه كان ملتزمًا على الدوام بقواعد اللعبة في الشرق الأوسط. فالولاية الممنوحة له على سوريا استوجبتْ إضعافَه للمقاومة الفلسطينية ومحاولةَ السيطرة على قرارها، والإمساكَ بالتفاعلات الداخليّة في لبنان، والتدخّلَ النشطَ في العراق وتركيا. ومن خلال علاقاته المميّزة بإيران تمكّن من ابتزاز دول الخليج العربيّ. خلاصةُ هذه السياساتَ الإقليميّة النشطة توافقتْ إلى حدّ كبير مع السياسات الأميركيّة (رغم تعارض بعض مفرداتها مع هذه السياسات إذا أُخذتْ كلٌّ منها على حدة) سواءٌ من خلال تأمين حماية إستراتيجيّة لإسرائيل، أو من خلال إثارة ذعر الدول النفطيّة ودفعِها أكثر إلى الاحتماء بالولايات المتحدة، أو من خلال تأمين الاستقرار المميت في الداخل السوريّ بالتوازي مع تهديد الاستقرار الدائم في الجوار، الأمرُ الذي يخلق «الفرص» للتدخل الأميركيّ النشط في المنطقة. لذلك فقد تجلّت «الأسديّة» على أوضح صورها في مشاركة القوات السوريّة في تحرير الكويت من الاحتلال العراقيّ.

ونرى اليوم استمرار تمسّك الولايات المتحدة ببقاء النظام السوريّ على رغم المجازر التي يرتكبها في حقّ المتظاهرين العزّل منذ بداية الانتفاضة الشعبيّة في منتصف شهر آذار. ولاحظنا الثقة العالية التي تكلّم بها وزيرُ الخارجية وليد المعلّم في ٢٢ حزيران من أنه «لن يكون هناك تدخّلٌ خارجيّ في سوريا،» في تكرارٍ لما سبق أن قالته وزيرةُ الخارجيّة الأميركيّة هيلاري كلينتون. أما لماذا مسح الوزير المعلّم أوروبا من الخارطة، فحوابُ ذلك في أنّ باريس ولندن أعلنتا قبل فترة وجيزة «انتهاءَ شرعيّة النظام السوريّ»؛ ويعرف المعلّم أنّ هذا الإعلان لم يكن سوى تهديد بإعلان أميركيّ مماثل إنْ لم يرضخ النظامُ لمطالب أميركيّة لا نعرفها الآن ولكنْ يمكن التخمينُ بأنّها تتعلّق ببنود إقليمية. تريد الولايات المتحدة اليوم أن يستمرّ النظامُ في الحكم مع بعض الإجراءات التجميليّة ليصبح أكثر طواعيةً في يدها؛ فلقد فوجئتْ بموجة ثورات الربيع العربيّ، وتحدّدتْ سياستُها بمحاولة احتواء مفاعيلها بما لا يؤدّي إلى إفلات زمام الأمور من يدها. ومادام أيُّ نظام عربيّ صامدًا في وجه الثورة الشعبيّة المشتعلة في بلده، فستواصل الولاياتُ المتحدة دعمَها له؛ وحين

يتراءى سقوطه تنتقل إلى احتواء مرحلةِ ما بعد السقوط.

المعارضة

حسمت القوى الرئيسة في المعارضة السوريّة، بعد تردّدٍ قصير، موقفَها من الانتفاضة الشعبيّة، فانحازت إليها بوضوح، وتبنّت مطالبَها بإسقاط النظام والانتقال إلى نظام ديموقراطيّ مدنيّ بما يتفق مع المعايير العالميّة. بيد أنّ المعارضة السوريّة تشكو من مشكلات خطيرة تحُول دون استثمار الانتفاضة الشعبيّة المستمرّة والمتصاعدة بسرعة وفي الوجهة الصحيحة. فإذا أضفنا أنّ الانتفاضة، بذاتها وفي وضعها الراهن، لا يمكن أن تصل إلى مكانٍ من غير تأطيرٍ سياسيّ من قوى المعارضة الموجودة، انكشفتْ خطورةُ الوضع:

- فالنظام يتّجه بصورةٍ لا مفرّ منها نحو السقوط، بفعل تصاعد حركة الانتفاضة من جهة، وسلوكه القمعيّ نحوها ومجمل «سياسته» من جهةٍ ثانية.

- وفي المقابل فإنّ قوى المعارضة المنظّمة ما زالت ضعيفةً ومشتّتة، ولا تعرف عمومًا ماذا يجب أن تفعل. هناك محاولاتٌ كثيرة جرت وتجري لجمع قوى المعارضة في إطار سياسيّ واحد يدعم الانتفاضة الشعبيّة ويسعى إلى رسم خارطة طريق سياسيّة للانتقال إلى مرحلةِ ما بعد الأسد. مؤتمرات خارج الحدود، وأخرى داخل سوريا، لم يتمخّ منها بعدُ كيانٌ سياسيٌّ يرتقي إلى مستوى التحدّيات الكبيرة المطروحة عليها. ولكنْ لا مفرّ من الوصول إلى هدا الهدف بأسرع ما يمكن.

الشعب

هناك كيانٌ سياسيّ جديد يتكوّن اليوم في سوريا هو «الشعب.» نعم ليس هذا معطًى بدهيّاً لمجرّد وجود سكّان في إطار دولةٍ لها حدودٌ قوميّةٌ معترفٌ بها. بل الواقع أنه لم تكن في سوريا «دولة» أيضًا. «النظام» الاستبداديّ الفاسد ألغى عمليّاً كلَّ مقوّمات الدولة الحديثة بعدما ابتلع ما كان موجودًا منها، وحوّلها إلى مجرّد أداة لسيطرتها على السكّان. وكان هؤلاء مجرّد مجموعات منفصلة ومتعازلة تنتظم في قطيع الخوع للقوة الغاشمة.

اليوم انقلب الوضع. فمن جهةٍ أولى، اضطُرّ النظامُ إلى استخدام القوة العارية بعدما اعتمد على التخويف بها طوال العقد المنصرم، فظهر على حقيقته بوصفه طعمةً حاكمةً بالحديد والنار وطرفًا في صراع داخليّ طرفُه الآخرُ هو الشعب. ومن جهةٍ ثانية، تمكّن الشعبُ للمرّة الأولى منذ عقود من الانتظام في كيان

«الشعب السوري واحد» شعارٌ يستهدف إعادة اللحمة الوطنيّة ويعلن عن برنامجه لسوريا الغد: فالشعب ينتفض للحريّة من أجل جميع السوريين، لا لمصلحة فئةٍ على حساب فئاتٍ أخرى.

سياسيّ يملك إرادة القوة، وأظهر إصرارًا مدهشًا على تحقيق إرادته على الرغم من الخسائر الكبيرة التي يتكبّدها كلّ يوم. وبتحطيمه لتماثيل الطاغية السابق وتمزيقه لصور الوريث، أعلن عن كسرٍ حاجز الخوف بصورةٍ لا رجعة عنها. وبرفعه لشعار «الشعب يريد إسقاط النظام،» أعلن عن كيانه السياسيّ الناشئ وإرادته الوليدة وهدفِه المباشر بوضوح.

«الشعب السوري واحد»: هذا الشعار الذي نسمعه كلّ يومٍ في المظاهرات، من دمشق إلى حلب إلى القامشلي فاللاذقية وجبلة ودرعا وحمص وكلّ مكان، يستهدف إعادة اللحمة الوطنيّة التي مزّقها النظامُ بدأبٍ على مدى عقود. كما أنه يعلن عن برنامجه لسوريا الغد في هذه النقطة: فالشعب ينتفض للحريّة من أجل جميع السوريين، لا لمصلحة فئةٍ على حساب فئاتٍ أخرى - وهذا على أيّ حال شرطٌ شارطٌ للحريّة.

غير أنّ النظام تمكّن للأسف من تحييد قسم مهمٍّ من السوريين، بل من استمالة قسمٍ آخر لا يقلّ أهميّةً. هذانِ القسمان لم ينجحا إلى اليوم في كسرِ جدار الخوف الذي في داخلهما. فلا يقتصر خوفُ السوريين على ما يثيره البطشُ العاري أو التلويحُ به، بل يتعدّاه إلى الخوف من الحريّة أيضًا. هناك فئاتٌ كثيرة، لا تقتصر على تحديدها الأهليّ، تخاف من المجهول الذي قد يلي سقوطَ النظام. وطبعًا يأتي في طليعة وجوه الخوف، هذا، الخوفُ من الاقتتال الطائفيّ - المذهبيّ . وهو ما ينبغي أن يُقلق جميعَ السوريين. لكنّ القلق المشروع والإيجابيّ الذي يدفع إلى تحصين الكيان الوطنيّ والإصرار على إسقاط النظام الذي يهدّد هذا الكيانَ شيء، والخوف الذي يشلّ ملكات العقل والضمير ويدفع البعضَ إلى الوقوف على الحياد بانتظار النتيجة، في حين يدفع البعضَ الآخرَ إلى الالتصاق بالنظام والدفاع عنه وتجريم الانتفاضة الشعبيّة، شيء آخر.

هناك إشاراتٌ إيجابيّة إلى تغلّبٍ تدريجيٍّ على الخوف من الحريّة، والانحياز إلى الانتفاضة. مثلاً، تأخّر الأكرادُ في الالتحاق بالانتفاضة، لكنهم حين التحقوا التقطوا كلمة السرّ فهتفوا: «الشعب السوري واحد» وهتفوا لشهداء درعا وحمص وعيرها. وكلّ يوم جمعة يخرج أهالي السلمية في مظاهراتٍ كبيرةٍ يرفعون فيها الشعاراتِ الوطنيّة نفسَها. ويشارك الكثيرُ من الأفراد المتحدّرين من انتماءات دينيّة ومذهبيّة مختلفة في المظاهرات الشعبيّة في دمشق وريفها وفي حمص واللاذقيّة وجَبْلة وغيرها من المناطق المعروفة بالتنوّع. والواقع أنّ استحضار النظام، في روايته الرسميّة، لمجموعاتٍ سلفيّةٍ مزعومةٍ

يُحمّلها مسؤوليّة «الأحداث»، يستهدف قبل كلّ شيء إنعاشَ مخاوف المجموعات الدينيّة والمذهبيّة، فضلاً عن القوى الفاعلة في الغرب وقسمٍ من المثقفين العَلمانيين. ويجب الاعترافُ بأنه نجح إلى الآن في إقناع قسمٍ من تلك المجموعات المستهدَفة؛ لكنّ هذا الإقناع يتآكل كلّما أوغل النظامُ في إراقة الدماء، وكلّما امتدّت الأزمةُ زمنيّاً.

من هنا إلى أين؟

طوال السنوات التي تلت احتلالَ العراق، كان كثيرٌ من الشبّان السوريين يلتحقون بالمقاومة في العراق وهم على وعي تامّ بأنهم في سبيلهم إلى الاستشهاد. كنتُ أتعجّب كغيري وأقول: «كيف يمتلك هؤلاء الشبّانُ هذه الشجاعة للاستشهاد في وطن ليس وطنهم ومن أجل قضية ليست قضيتهم، في الوقت الذي يصمتون فيه بخنوعٍ لأيّ إهانةٍ تنالهم من شرطيّ سير أو موظّف حكوميّ مدنيّ في وطنهم؟» الانتفاضة الشعبيّة التي اندلعتْ في درعا وامتدّت إلى أربع أطراف سوريا، وسقط فيها آلافُ الشهداء والجرحى، إضافةً إلى آلاف المعتقلين والمهجّرين خارج البلاد، أعطتنا الجواب. ليست هناك أيّةُ مؤشّراتٍ إلى أنّ هذه الشجاعة وهذا الإصرار في سبيلهما إلى الخمود. الانتفاضة الشعبيّة مستمرّة، إذن، حتى إسقاط النظام.

في المقابل، لا نملك إلى اليوم أيّة مؤشّراتٍ إلى حساباتٍ عقلانيّةٍ لدى النظام للخروج من أزمته القاتلة. هو لا يتقن غير وسيلةٍ واحدة أثبتتْ فشلها منذ الأسابيع الأولى: القمع ثم القمع ثم القمع ولا شيء غير ذلك. فالنظام متصلّب يفتقر إلى أيّ مرونة للتكيّف مع أوضاع غير متوقّعة. وبسلوكه هذا يزيد من عمق أزمته كلّ يوم بدلاً من محاولة الخروج منها.

أضف إلى ذلك أنه فقد شرعيّة الأمر الواقع بالنسبة إلى الغالبيّة العظمى من السوريين، بسبب إيغاله في سفك الدماء. وشرعيّته الخارجيّة ـ التي هي الأساس فيما أرى ـ توشك على النفاذ. لم يقل الأمريكيُّ كلمته الأخيرة بعدُ، بانتظار ما ستكشف عنه التطوّراتُ من تغيّرٍ في موازين القوى، في الوقت الذي هدّد فيه بنزع الشرعيّة بواسطة «مفرزتَي استطلاعه»: لندن وباريس.

المعارضة تحاول لملمةَ شتاتها، وهناك مبادراتٌ كثيرة تُطرح كلَّ يوم لتأطير الانتفاضة الشعبيّة سياسيّاً. هناك تطابقٌ في الخطوط العامّة لما يريده السوريون لوطنهم بعد سقوط النظام: دولة ديموقراطيّة مدنيّة لكلّ مواطنيها المتساوين أمام القانون. الشعب هو مصدرُ السلطة. أما التفصيلات الأدقّ فسوف يأخذ الجدلُ الاجتماعيُّ حولها مجراه من هنا... إلى ما بعد سقوط النظام.

بكر صدقي

كاتب ومترجم سوريّ